مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مسؤولية الموظف عن النوم خلال اوقات الدوام الرسمي
اسم الكاتب: أ.م.د. علي حسن عبد الامير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/919
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مسؤولية الموظف عن النوم خلال اوقات الدوام الرسمي

The employee is responsible for sleeping during official working hours

أ.م.د علي حسن عبد الامير /كلية القانون /الجامعة المستنصرية

DR. Ali hassan abd alamer

College of Law/Al-Mustansiriya University

رقم الهاتف ٠٧٨١٠٩٣٨٦٤٥

lyl370030@gmail.com

الملخص

تثير مسألة النوم في الوظيفة العامة الاهمية لكونه يتم في مكان يتطلب اليقظة ،فالنوم وان فسر بأنه سلوك طبيعي بالنسبة للكائنات الحية لم يستثنى منه احد، الا ان ذلك لا يعني ان يحصل الموظف على كفايته من النوم في الوظيفة العامة ،فمثلما ان النوم لا يستطيع كل انسان مهما بلغ من قوة ان يواجهه كذلك فإنه لا يمكن الركون الى هذه الفكرة بشكل مطلق لان هذه الفكرة تصاحبها ان الموظف كذلك يمتلك العقل القادر على تنظيم وقته فإذا ما اخذ كفايته من النوم بعد انتهاء وقت العمل فأنه سيأتي الى العمل وهو بكامل نشاطه ووعيه وبالتالي يجب على الموظف ان يعلم في

قراره نفسه انه مسؤول عن اداء اعماله بكفاءة وان عليه واجب خارج اوقات الدوام الرسمي الا ان اثاره تمتد الى داخل اوقات الدوام الرسمي وهو واجب الحفاظ على نشاطه وحيويته ووعيه وان ينظم سلوكه بطريقة تجعله اداة فعالة في تحقيق انجاز اعماله والا فأنه يتعرض الى المسؤولية الانضباطية والجزائية في بعض الاحيان ،وان هذا الواجب وان لم يذكر صراحة في النصوص القانونية الا انه واجب يمكن استخلاصه من اغلب المواد القانونية التي تعدد واجبات الموظف العام لان من الطبيعي ان واجبات الموظف العام لا يمكن ان تتم اذا لم يكن الموظف بكامل وعيه ونشاطه.

إن واجبات الموظف العام التي توردها القوانين تتطلب ان يقوم الموظف العام بأداء واجباته وهو بكامل نشاطه وحيوته حتى وان لم تشر هذه القوانين الى النشاط والحيوية بشكل مباشر الا انها تبقى مسألة مسلماً بها ،فعلى سبيل المثال عندما ينص قانون انضباط موظفي الدولة في العراق على ان الموظف يجب ان يتقيد بساعات العمل فأن تطبيق هذا الواجب لا يعني ان الموظف عندما يحضر الى العمل ويستغرق في النوم فإنه يكون بذلك قد ادى واجب الالتزام بأوقات العمل ،فالتواجد في مكان العمل خلال اوقات العمل لا يكفي وحده لأداء الواجبات مالم يمتلك الموظف القدرة والانتباه الكامل لأداء هذا الواجب .

الكلمات المفتاحية:- نوم- الموظف- الوظيفة- التسامح

Summary

The issue of sleep in the public office raises the importance of the fact that it takes place in a place that requires alertness, so sleep, even if it is interpreted as a normal behavior for living organisms, no one is excluded from it, but that does not mean that the employee gets enough sleep in the public office, just as sleep is not able to every human being no matter what He has reached the strength to confront him as well, as he cannot rely on this idea completely, because this idea is accompanied by that the employee also possesses the mind that is able to organize his time. The employee should know in his own decision that he is responsible for performing his work efficiently and that he has a duty outside the official working hours, but its effects extend to within the official working hours, and it is the duty to maintain his activity, vitality and awareness and to regulate his behavior in a way that makes him an effective tool in achieving the completion of his work.

Keywords:- Sleep – employee – Occupation - toleranc

المقدمة

ان الموظف العام من اهم ادوات الادارة لأداء الخدمات العامة بكفاءة ،وهذا الامر يتطلب ان تكون هذه الاداة قادرة على انجاز الاعمال المكلفة بها وهي بكامل قوتها والا سيكون عبئ على الوظيفة العامة .

واذا ما نظرنا الى النوم من زاوية الانسان فأن النوم يعد من مستلزمات النفس البشرية ،فهو من نعم الله تعالى علينا لتجديد نشاطنا وفي نفس الوقت هو اشارة الى الانسان بقلة حيلته ومحدودية امكانياته لاضطراره الى الاستسلام لسلطان النوم الذي لا يستطيع اي انسان مهما عظم او كبر شأنه ان يخرج من قبضة النوم وقوته على نفسه ،وعن هذه الاهمية اكد الباري عز وجل عندما اخبرنا بعظيم صفاته الى انه جل شأنه لا تأخذه سنة ولا نوم ،وقد اكد الباري عز وجل ان النوم هو احد آياته سبحانه وان عدم الحصول على القدر الكافي من النوم يؤدي الى مخالفة الفطرة التي فطرنا عليها الله سبحانه وتعالى .

وفي معرض هذا البحث سيحاول الباحث تسليط الضوء على النوم في وقت معين وهو وقت العمل في داخل الوظيفة العامة ،فإمكانية استسلام الموظف للنوم في هذا الوقت المهم الذي يجب ان يكون فيه الموظف على اتم الاستعداد والانتباه والا فأن باءه في الوظيفة العامة سيكون مضراً بالمصلحة العامة .

اولاً:-اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دراسة مسالة اخذ الموظف لفترة راحة دون ارادته في الوقت الذي يجب ان يكون فيه بكامل يقظته ،فالموظف ككائن حي قد يحتاج الى النوم في اوقات العمل وقد يضطر الى النوم وتكمن اهمية البحث بدراسة كيفية السيطرة على سلوك غير ارادي وما هي وجهة نظر القانون به ؟

ثانياً:-مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في دراسة سلوك سلبي مؤثر في الوظيفة العامة وفي نفس الوقت سلوك طبيعي ينبع من اصل طبيعة الانسان وكل الكائنات الحية وهو سلوك لا تستطيع ان تحاربه الادارة بإزالته من النفس البشرية لذلك نكون في في مواجهة هذا السلوك نكون امام مسألتين غاية في الاهمية اولهما المصلحة التي تتطلب بقاء الموظف يقضاً والثانية السلوك الذي يعد طبيعياً لكل الكائنات الحية .

ثالثاً:-اهداف البحث

دراسة النوم كسلوك انساني طبيعي في نطاق الوظيفة العامة

- دراسة الوقائع التي يمكن الاستدال من خلالها على واقعة النوم وادلة الاثبات لهذه الواقعة
- دراسة الاثار القانونية للنوم في الوظيفة العامة وموقف القضاء الاداري منها.

رابعاً:-هيكلية البحث

جاء هذا البحث الموسوم بمدى قانونية نوم الموظف العام في ساعات العمل مقسم الى مبحثين سلط المبحث الاول الضوء على تكييف النوم في الوظيفة العامة وهل يعد سلوك طبيعي وتمت دراسة طبيعة النوم في الوظيفة العامة

والاساس القانوني لحظر النوم في الوظيفة العامة اضافة الى الاستثناءات الواردة على الحظر ،اما المبحث الثاني فقد جاء لدراسة المسؤولية الانضباطية عن النوم في الوظيفة العامة .

I. المبحث الاول

طبيعة النوم في الوظيفة العامة واساس حظره

اصبح النعاس في الاماكن العامة ووسائل المواصلات سمة مميزة للموظفين المنهكين ، الا ان تقبل مثل هكذا ظاهرة قد يؤدي الى تجنب ايجاد المشاكل لحلها، فالمعلوم ان النعاس يأتي بإنهاك الجسد من التعب اثناء اداء الاعمال ولذلك فأن الموظف الذي ينام في وسائل المواصلات بعد عودته الى المنزل على سبيل المثال يكون منهكا قبل وصوله الى مرحلة النعاس وهذا الموظف وان كان قد جاهد النوم في الوظيفة فأنه لم يعد قادر على هذه المقاومة ويستسلم في اقرب فرصة ممكنة حتى ولول كانت وسيلة مواصلات.

I.أ. المطلب الاول

تكييف سلوك النوم في الوظيفة العامة وتحديد انواعه

يتعارض نوم الموظف العام مع المبادئ التي تنظم عمل سير المرافق العامة وخاصة مسالة دوام انتظام سير المرافق العامة ، فالمعلوم ان المرفق العام يجب ان يسير بوتيرة واستمرارية واحدة في اداء الخدمة التي انشأ المرفق من اجل تحقيقها[1]،وان نوم الموظف العام خلال اوقات العمل يتعارض مع مبدأ دوام سير

[1] موريس نخلة ،الوسيط في شرح قانون الموظفين ،الجزء الاول، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠٠٤)،ص٢٥٣.

المرفق العام لان النم سيعطل المرفق عن اداء الخدمة ويعطل الموظف عن انجاز اعماله .

I.أ.١ . الفرع الاول

تكييف نوم الموظف العام خلال اوقات الدوام الرسمي

لابد من التسليم بأن النوم سلوك نحن معرضون له في أي وقت خلال اليوم وهو سلوك لا يعرف مكان معين حتى يأتي ويفرض نفسه ،كما لا يفرق بين موظف ومواطن عادي ،حيوان او نبات ، السؤال الذي يطرح في هذا الجانب هل يعد النوم بمثابة القوة القاهرة التي لا يمكن للموظف تجنبها وبالتالي لا حساب ولا عقاب ؟

في الحقيقة ان دراسة القوة القاهرة في الوظيفة العامة تؤكد لنا ان القوة القاهرة هي بمثابة حادث فجائي لا يمكن للفرد توقع حدوثه ولا يمكنه كذلك من تلافيه وبالتالي لا يمكن اثارة مسؤوليته لان الموظف العام لا يطلب منه ان يكون بطلا خارقا يتحمل مالا يتحمله الاخرين[١] .

ولو طبقنا هذا الامر على مسألة النوم في الوظيفة العامة وبحسب رأي الباحث انه لايمكن تطبيق شروط القوة القاهرة على النوم لان النوم لايعد حادث غير متوقع ،فالموظف الذي يسهر ولايأخذ قسطه من الراحة او الموظف الذي يعاني من بعض الامراض او الذي يتناول ادوية تسبب النعاس لايمكنه ان لايتوقع نومه في العمل لان أي شخص مكانه يتوقع ان ينام في اليوم التالي وبالتالي فأن عدم توقع النوم غير

---

[١] د.عبد الرزاق السنهوري ،الوسيط في شرح القانون المدني ،الكتاب الثالث ،(لبنان: المنشورات الحلبي الحقوقية،٢٠١٥)،ص٩٨٥ .

موجود في هذه الحالة وهو شرط رئيس لتطبيق نظرية القوة القاهرة .فالاحداث التي لايمكن توقعها هي الاحداث التي لايمكن تصور وجود سبب للتفكير بها .[١]

أن الموظف العام يلتزم بأداء الواجبات الخاصة بالخدمة سواء كانت الخدمة المدنية او العسكرية ،ففي العراق نص قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل بأن الموظف العام يجب ان يقوم بأداء العمل بنفسه خلال اوقات الدوام الرسمي ،[٢]ومسألة النوم تتعارض مع هذا الواجب لان الموظف لن يستطيع ان يؤدي اعماله وهو نائم ، وقد لا نبالغ اذا ما قلنا ان النوم قد يؤدي الى مخالفة الموظف العام لكل واجبات الوظيفة العامة حتى وان كانت لا تبدو مخالفة مباشرة ، فعلى سبيل المثال ان النوم يؤدي الى اخلال الموظف العام بواجب طاعة الرئيس الاداري لأنه لن يتمكن من طاعة الرئيس وهو نائم كما ان النوم يؤدي الى عدم محافظة الموظف العام على ادوات الوظيفة العامة كالسيارة التي في عهدته او الادوات المكتبية واي شئ يخص الوظيفة [٣].

ان نوم الموظف العام اثناء ساعات العمل يفسر بأنه اهمال وظيفي قد تظهر اثاره السلبية بطرق متفاوتة بحسب خطورة الاعمال التي يكلف بها الموظف العام ، فعلى سبيل المثال المهندس الذي يكلف بمتابعة مفاعل نووي او الافران الخاصة بعملية التكرير النفطية والتي تحتاج الى مسائل هندسية وفنية دقيقة لان اي خطأ يؤدي الى كارثة ،لذلك فهو يحتاج الى ان يكون على استعداد تام ومستمر ولا يمكن ان يغفل عن المسالة المكلف عنها ،كذلك الامر بالنسبة الى الوظائف الامنية والعسكرية والطبية ،فحماية الوطن لا يمكن اغفالها لان العدو يتربص ويستغل اي لحظة حتى

---

[١] نواف كنعان ،القضاء الاداري ،(الاردن: دار الثقافة ،١٩٩٩)،ص٢٣.

[٢] المادة ٤ من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل.

[3] .Kedziora et al، Physiologically Based Quantitative Modeling of Unihemispheric Sleep. D. J.. in Journal of Theoretical Biology, Vol. 314, pages 109

وان كانت غير مقصودة ،كما ان الوظائف الطبية تحتاج الى تنبه دائم ومستمر ولا يمكن ان تتوقف الخدمة الطبية الطارئة لحين استيقاظ الطبيب من قيلولته .[١]

ان الادارة في مواجهة الحاجات المستمرة والمتجددة والتي لا تعرف الكلل والملل مضطرة ،وهذه الحاجات العامة وعلى الرغم من ان مصدرها الانسان الذي لا يكون بحاجة الى الادارة على مدار الساعة ،الا ان الادارة مع ذلك ملزمة بالعمل على مدار الساعة لان بتجمع حاجات المواطنين داخل الدولة يكون العمل على مدار الساعة امر لا مفر منه[٢] ،وبعبارة اخرى فأن الانسان لوحده بطبيعته ذا حاجة متقطعة لان طبيعته الانسانية تجعل منه بحاجة الى امور مختلفة خلال اليوم وان البعض من احتياجاته توفرها الادارة والبعض الاخر ليس كذلك ،ومع هذه الصفة لا يمكن القول ان عمل الادارة سيكون في نفس الالية لان الادارة تشبع حاجات عدد كبير من المواطنين وان توقف احدهم عن طلب شئ لا يعني ان الاخر لا يريده لان المواطنين مختلفين في اوقات طلبهم الخدمة من الادارة ،اي ان تجمع الحاجات المتقطعة يولد الحاجات المستمرة .

I.أ.٢.الفرع الثاني

انواع النوم الذي يكون سببه الوظيفة العامة

تتعدد حالات النوم من الناحية العلمية والفسيلوجية كما تتعدد انواعه[٣] ،الا ان مايهمنا هنا هو النوم الذي يكون سببه الوظيفة العامة فالوظيفة العامة عادة ترتب كل

(١) د.احمد رشيد،نظرية الادارة العامة ،(القاهرة: مؤسسة الصباغ ،١٩٦٩)،ص٨٨.

(2)https://sleepeducation.org/disease-management/in-lab-sleep-study/overview

(٣) من الجدير بالذكر انه على الرغم من تعدد انواع النوم واشكاله الا ان القوانين لم تنتبه لهذه المسالة بل اكتفت بحظر النوم دون ان تحدد نوع النوم المحظور فالنوم رقادا وهو النوم الطويل وقد يكون اغفاءاً وهو النوم الخفيف وهناك النعاس الذي يكون عبارة عن رغبة النوم دون ان يصل الى مرحلة النوم وهناك ايضا التغفيق=

انواع النوم التي تنشأ بسبب التعب والجهد وكذلك حالات النوم المتقطعة التي يستغرق فيها الانسان دون ان يشعر بسبب

اولاً:-النوم بالغ القصر (النعاس المفرط):- اكدت المؤسسة الامريكية الوطنية ان اغلب الموظفين الذين يعملون بوظائف تعتمد على نظام المناوبة يعانون من حالة في النوم يطلق عليها النوم بالغ القصر ، ووفقا لهذا النوع من النوم فأن هؤلاء الموظفين يغطون في النوم اثناء العمل ولفترات وجيزة نتيجة للنعاس المفرط وشعور الفرد طوال اليوم كما لو كان يقوم من النوم باستمرار ويصحب ذلك انخفاض في طاقته خلال اليوم ،وهذا الامر قد يؤدي الى وقوع حوادث خطيرة خاصة اذا كان الموظف في وظائف خطرة كسياقة سيارة او صهريج او وظيفة امنية او صحية ، وقد اشارت الابحاث ان هناك بعض الاشخاص يعانون من حالة النوم اثناء اوقات اليوم اطلق عليها حالة الاغماءة التنويمية ، وبموجب هذه الحالة يستسلم المخ للنعاس وينقطع عن العالم الخارجي من اجل التخلص من الافكار في العقل واعادة التركيز من جديد ،ونظرا لكثرة استخدام الحواسيب وانجاز اغلب الاجراءات الادارية بطريقة الكترونية فان مسألة التعرض للشاشات الالكترونية بشكل دائم او مستمر يؤدي الى زيادة المعاناة من هذه الحالة .

ثانياً:- النوم اليومي او اليوماوي :- ويتمثل بساعة داخلية تنبه الجسم بدخول الوقت الذي يدخل به الى النوم ومتى يستيقظ ويتم ذلك من خلال افراز هرمون الميلاتونين الذي يقوم بتغيير حرارة الجسم معتمداً على اشعة الشمس ،وفي اثناء الاصابة باضطراب في النوم فأن افراز هرمون الميلاتونيون يتم في اوقات لايجوز افرازه خلالها كأوقات العمل وما يزيد من صعوبة افراز هذا الهرمون خلال وقت

=الذي هو النوم مع سماع كلام الناس حولك، اضافة الى اكثر من ٨ انواع اخرى من النوم ،وهذه الانواع تؤثر على درجة الوعي وان كانت متشابهة من حيث المظهر الخارجي .

العمل ان وجود اشعة الشمس في اوقات العمل الصباحي ان هذا الهرمون لايفرز وهذا يزيد صعوبة الموقف الذي يكون فيه الموظف العام الذي يكون بحاجة الى النوم ولكنه لايستطيع [1].

I.ب. المطلب الثاني

اساس حظر النوم في الوظيفة العامة والاستثناءات الواردة عليه

ان عدم حصول الموظف على المقدار الكافي من النوم سيؤدي الى العديد من المشاكل الصحية كالسرطان وامراض القلب والبدانة ومستويات الكوليسترول العالية اضافة الى امكانية وقوع حوادث السيارات في حالة الاستغراق في النوم ،كما قد يدمن بعض الموظفين على بعض العقاقير لتساعدهم على النوم خارج اوقات العمل او الادمان على بعض العقاقير التي تبقيهم مستيقظين خلال اوقات العمل ،الا ان ذلك لايعني ان يأخذ الموظف كفايته من النوم داخل الوظيفة العامة ،بل ان النوم في الوظيفة العامة امر لايمكن قبوله وان مايجنب الموظف المسؤولية في حالة حصوله يرجع الى امور اخرى غير مسألة اباحة النوم ،فالنوم بحد ذاته في الوظيفة العامة مرفوض جملة وتفصيلا الا انه بالإمكان تجنب المسؤولية عنه لأسباب اخرى سيتم دراستها في هذا المطلب.

I.ب. ١ . الفرع الاول

الاساس القانوني لحظر النوم في اوقات الدوام الرسمي

ان الموظف او المكلف بخدمة عامة يكون ملزم باداء اعماله خلال وقت العمل وان وقت العمل ليس من حق الموظف العام يمكنه ان يتصرف به كيفما يشاء بل انه

[1] د. اسماعيل صبري مقلد ،دراسات في الادارة العامة في تحليلات مقارنة ،(الكويت: مؤسسة الصباغ، ١٩٨٠)،ص٥٦.

ملزم بحسب قوانين الخدمة المدنية والعسكرية بأداء الاعمال المكلف بها خلال هذا الوقت لذلك لايمكنه ان ينام خلالها او يتصرف بأي تصرف خارج نطاق الوظيفة العامة ،فهو لم يحضر الى مكان العمل ولم يتم تخصيص مكان له ولم يلزم بالحضور يوميا الى العمل الا من اجل اداء الاعمال المكلف بها والا لما كان هناك حاجة لحضوره .[١]

ليس للنوم في الوظيفة العامة مكان ،فلا الشعب الذي هو مصدر السلطة يتقبل نوم الموظف العام ايا كانت درجته واهميته نظرا لان الموظف وجد لخدمة الشعب، لا بل ان الشعب يريد الموظف ان يصرف النظر عن اي وقت للراحة في سبيل خدمته ،فترى المواطن يضجر اذا لم يجد الموظف المعني في مكان العمل في الوقت المحدد له ، المواطنون يريدون المرفق او المنصب في خدمتهم ليل نهار ،بل وصل الامر ان الشعب لايريد المرفق نفسه يعمل ليل نهار دون كلل او توقف بل انه الزم الموظف او المكلف بخدمة عامة بالذات ان يعمل ليل نهار دون نوم بحيث لايتقبل الشعب ان يؤدي الواجب موظفا او مكلفاً غيره وانما يجب ان يقوم به هو بنفسه، ولعل ما ورد في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ خير مثال على ذلك عندما الزم رئيس الجمهورية بوصفه مكلف بخدمة عامة على "..... ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه، وفقاً لأحكام الدستور"[٢] ،كما ان اغلب القوانين على الرغم من اعترافها بأن من يعمل هو انسان ومن الطبيعي ان يرضخ لبعض التصرفات التي ترتبط بطبيعته

---

[١] عبد الحميد الشواربي ،تأديب العاملين في قانون شركات قطاع الاعمال ،(الاسكندرية: دار المعارف ،١٩٩٥)،ص٥٦.

[٢] المادة ٦٧ من دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

الانسانية والتي من ضمنها النوم الا ان هذه القوانين لم تعترف صراحة بإمكانية السماح للموظف العام بالنوم خلال اوقات الدوام وفي نفس الوقت لم تحظر ذلك.[١]

ان تأثير النوم السلبي على الوظيفة العامة لايشمل فقط النوم وانما يشمل كذلك قلة النوم ولكن خارج الوظيفة العامة ،اي ان النوم يؤثر على الوظيفة العامة اذا تم خلال ساعات العمل ،ويؤثر على الوظيفة العامة كذلك اذا كان خارج اوقات الدوام اذا لم يستطع الموظف الحصول على القسط الكافي من الراحة خارج اوقات الدوام الرسمي اذ انه سيأتي الى الوظيفة وهو يشع بالارهاق والتعب ولن يتمكن من اداء اعماله بكفاءه وفي هذه الحالة سيكون مرتكب لمخالفة انضباطية كذلك ،فهو اذا مانام خلال اوقات الدوام الرسمي يكون مرتكب لمخالفة انضباطية بسبب عدم اداء الاعمال خلال اوقات الدوام الرسمي واذا ما لم يحصل على النوم والراحة اللازمة خارج اوقات الدوام فأنه سيرتكب لامحالة مخالفة تشمل عدم اداءه لاعمال وظيفته بكفاءة ان لم يكن عدم اداءه لاعمال الوظيفة بالكامل .[٢]

وفي اليمن عد القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٨ النوم بالنسبة للوظائف العسكرية من الجرائم العسكرية، اذ اكد الفصل الخامس من القرار بقانون المعنون جرائم مخالفة واجبات الخدمة والحراسة بأن "يعاقب بالحبس مدة او بجزاء اقل منه يتناسب مع نتائج الجريمة كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم الاتية وقت خدمة الميدان واذا ارتكب في غير خدمة الميدان فيعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات او بجزاء اقل منه تقدره المحكمة ....ب:- نومه اثناء قيامه بعمل من اعمال الخدمة او المراقبة او الحراسة.

---

[١] د.عبد الحميد الشواربي ، مصدر سابق ،ص٧٦.

(2) https://sleepeducation.org/disease-management/in-lab-sleep-study/overview

وتنص المادة ١١٣ من قانون الموحد للقضاء العسكري الامريكي على الاتي "يعاقب أي حارس وجد ثملًا أو نائمًا عن وظيفته أو تركها قبل إعفاءه بانتظام إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب بالإعدام أو أي عقوبة أخرى توقع بموجب محاكمة العسكرية، ولكن إذا ارتكبت الجريمة في أي وقت آخر غير الحرب يعاقب بعقوبة أخرى غير الإعدام والتي قد توجهها محكمة عسكرية ايضاً".[١]

وفي الولايات المتحدة الامريكية قررت الحكومة اتخاذ اجراءات صارمة في مواجهة الموظف الذي ينام اثناء وقت العمل ،فقد صدر قرار من الحكومة الفدرالية مضمونه "يُحظر على الجميع النوم في المنشآت الفيدرالية، ما لم يكن هناك ترخيص بذلك من مسؤول في المنشأة المعنية".وقد قام مكتب الحسابات العام في كاليفورنيا عام ٢٠١٨ بأصدار تقرير عن احد الموظفات في مركز ادارة المركبات المتحركة كانت تنام ٣ ساعات في اليوم اثناء الدوام اذ قدر هذا التقرير بأن هذه الموظفة تكلف الدولة نحو ٤٠ الف دولار خلال ٤سنوات ،وقد وجد التقرير ان نوم الموظفة كان يجعل زملائها مضطرين الى العمل بدلا عنها بالمهام التي تركتها وذهبت للنوم .[٢]

---

[1] https://web.archive.org/web/20120118171348/http://www.law.cornell.edu:80/uscode/html/uscode10/usc_sec_10_00000913----000-.html

(2) Watson NF, Badr MS, Belenkyy G, et al.; Consensus Conference Panel، Joint consensus statement of the Americaa Academy of Sleep Medicine and Sleep Research Society on the recommended amount of sleep for a healthy adult، methodology and discussion، Sleep، 2015.

وقد تخوفت الولايات المتحدة الامريكية من طرح مسألة طلب الموظفين التعويض عن الساعات الخاصة بما فاتهم من ساعات النوم نتيجة لعملهم في اماكن العمل من اجل زيادة الانتاجية.[١]

كما نصت المادة ١٣٩ من قانون العقوبات العسكري المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على "كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية وقت خدمة الميدان. يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون. وإذا ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطاً يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه. وإذا كان عسكرياً تكون العقوبة الحبس أو جزاء أقل منه منصوصاً عليه في هذا القانون :.....٢-نومه أثناء قيامه بعمل من أعمال الخدمة أو المراقبة أو الحراسة ."(٢)

وفي مدونة الاخلاق الفرنسية اكدت المادة الثانية منها بأن كل خرق للواجبات المحددة في هذا القانون يعرض صاحبه لعقوبة تأديبية وعند الاقتضاء يعرض صاحبه للعقوبات الواردة في قانون العقوبات ووفقا للمادة السادسة من نفس المدونة فقد اكدت على ان "ضابط الشرطة البلدية امين ونزيه ومخلص للمؤسسات الجمهورية لايفقد كرامته تحت اي ظرف من الظروف ويكون في خدمة الجمهور ويتصرف بطريقة مثالية اتجاهه.[٣]

(1) Karl Doghramji , MD, Jefferson Sleep Disorders Center, Thomas Jefferson University>>>> https://www.msdmanuals.com/ar/home

[2]https://www.cc.gov.eg/legislation_single?id=405447

[3]https://www.cfainstitute.org/-/media/documents/code/code-ethics-standards/translation/french-code.ashx?la=en&hash=C3407CDD70828F6DAEE2D9A17ABB4F5C56CA07D8

وفي الامارات العربية المتحدة اكدت اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية رقم ١ لسنة ٢٠١٨ على ان النوم اثناء ساعات العمل يتم احالة الموظف الى لجنة المخالفات من اجل تقرير الجزاء الاعلى ويترتب عليها الخصم لمدة خمسة ايام من الراتب .(١)

اما المشرع العراقي فلم يشير الى هذه المسالة صراحة على الرغم من اهمية المسألة.

I.ب.٢ .الفرع الثاني

الاستثناءات الواردة على حظر النوم في اوقات الدوام الرسمي

ان النوم خلال اوقات العمل في الوظيفة العامة ليس دائما سلوك سلبي ،اذ خلصت دراسة اجرتها جامعة كاليفورنيا بأن النوم خلال ٦٠ دقيقة يؤدي الى تحسين قدرات التعلم والمهارات والذاكرة وان فائدته افضل من شرب القهوة التي تحتوي على نسبة كبيرة من الكافيين ،كما ان دراسة اجريت في اليابان تؤكد ان النوم لمدة ٢٠ دقيقة في العمل يؤدي الى ان يستقيظ الموظف بمزاج وصفته الدراسة (بالمزاج المتجدد) اذ ان الموظف يكون يقظ ويزداد تركيزه ويصبح من السهل ايجاد حل للمشاكل التي يعاني منها كما ان قدرة الموظف على حفظ المعلومات تزداد اذا ما اخذ قسطاً من النوم خلال اليوم ،كما تمت الاشارة الى تقنية جديدة اطلق عليها تقنية قيلولة القهوة وهي عبارة عن النوم مدة قصيرة بعد شرب القهوة خلال ساعات العمل ،وبعد

(1)https://scholarworks.uaeu.ac.ae/cgi/viewcontent.cgi?article=1018&context=public_law_theses

ان يستيقظ الموظف سيكون مستوى الكافيين في الدم على ذروته وهذا يساهم في زيادة مستويات التركيز واليقظة .[١]

وفي كندا ابتكرت احدى الشركات مايعرف بأماكن اخذ قيلولة وقد جاءت فكرة الشركة بهذه الاماكن لان مديرة الشركة كانت تعمل في احدى المصارف الحكومية وكانت تعمل لساعات طويلة فقامت الشركة بوضع اسرة يمكن استئجارها لمدة ٢٥ دقيقة وتفصل بين الاسرة ستائر ثقيلة لمنح الخصوصية للنائمين ويتم تعطير الغرف من وقت لاخر كما قامت احدى شركات الحواسيب بتصميم برامج تساعد على الاسترخاء خلال فترة اخذ القيلولة ، كما قامت شركات الحواسيب ببيع برامج الاسترخاء الى العديد من الدوائر الحكومية خصوصا الدوائر التي يستمر بها العمل ٢٤ ساعة مثل المستشفيات والدوائر الحكومية والمطارات اضافة الى الجامعات .[٢]، من جهة اخرى فأن النوم لاسباب طبية قد يكون سبب في تخفيف المسؤولية عن الموظف اذا ماقدم اجازة مرضية او وضح وضعه الصحي للادارة ومع ذلك الزمته بالاستمرار في العمل ،ففي هذه الحالة لايمكن القاء اللوم بشكل كامل على الموظف وبالامكان محاسبة الرئيس الاداري الذي امتنع عن منحه الاجازة المرضية التي يستحقها .

ومثلما يضر النوم في الوظيفة العامة فقد وضحنا سابقا ان الوظيفة العامة قد تكون السبب في حرمان الموظف من النوم ،فقد نشرت العديد من الصحف اليابانية في العقد الاخير قصصا عن اشخاص ماتو بسبب العمل المفرط والحرمان من النوم، ففي عام ٢٠١٣ اصيبت صحفية يابانية بقصور في القلب وماتت في فراشها وهي تمسك بهاتفها المحمول بعد ان عملت لمدة ١٥٩ ساعة اضافية حصلت خلالها على

[1] https://arabic.sputniknews.com/science/201811021036506677
[2] https://www.bbc.com/arabic/business-50472628

يومين عطلة لاغير .وفي عام ٢٠١٤ فرضت غرامة على احدى الوكالات الحكومية بعد ان قفز موظف عمره لايتجاوز ٢٤ سنة من احدى النوافذ وترك رسالة يؤكد فيها انه سيموت من شدة الارهاق، لذلك لايمكن في مثل هذه الحالات ان تأتي الادارة لتعاقب الموظف الذي نام اثناء ساعات العمل .

كما ان النوم خلال فترات الاستراحة لايرتب مسؤولية على الموظف العام ولكن يشترط في هذا النوع من النوم وكما هو واضح من التسمية ان يكون خلال فترة الاستراحة ويجب في هذه الحالة ان تقر قوانين الخدمة وجود فترة الاستراحة للموظفين ،وحتى في هذه الحالة يجد الباحث أن النوم يكون بشروط اذ يجب ان يراعي الموظف الذي ينام خلال فترة الاستراحة ان يكون في مكان بعيد عن الانظار فلا يعقل ان ينام الموظف في نفس الغرفة التي يعمل بها وامام المراجعين ، كما يجب ان يراعي الزي الرسمي الذي يرتديه اذ ليس من المعقول ان نجد ضابط عسكري ينام بالزي الرسمي على الشرفة او في مدخل الدائرة التي يعمل بها .

II.المبحث الثاني

نطاق مسؤولية الموظف عن النوم خلال اوقات الدوام الرسمي

ان النوم في الوظيفة العامة وكما لاحظنا سابقا هو سلوك لم تتفق القوانين على اباحته على الرغم من اهميته للموظف وعلى الرغم من عدم قدرة الموظف العام على التحكم به لذلك فقد تم تأكيد مسؤولية الموظف العام عن النوم لخطورته على الوظيفة العامة ،لذلك وعلى الرغم من ان قوانين بعض الدول لم تشر صراحة لهذا السلوك المحظور الا ان القضاء قد حاول الاستغراق في هذه النقطة وحاول عرض تفاصيل دقيقة الغرض منها ايجاد الحل القانوني للفراغ التشريعي في هذا الجانب وهذا ما سنحاول بيانه في هذا المبحث.

II.أ.المطلب الاول

موقف القضاء الاداري من نوم الموظف العام في اوقات الدوام الرسمي

في حكم صادر عن محكمة الاستئناف الادارية في فرنسا في ٢٧ يونيو ٢٠١٣ عدت المحكمة بأن السيد أ قد اخذ القيلولة التي اتهم بها قد حدثت اثناء استراحة الزوال وبعيدا عن الانظار فأن انتهاك المادة السادسة من مدونة الاخلاقيات غير متحققة ،وكان مع ذلك فأن تحديد انه كان يرتدي الزي العسكري وفي سيارة الخدمة، واكد السيد انه كان يعاني من نوبات النعاس بسبب حالته الصحية وقدم شهادة طبية صادرة في ١٣ فبراير ٢٠١٢ تشير الى احتمال النعاس المتعلق بتناول الادوية لمكافحة الحالة التي يعاني منها ،وعلى الرغم من ان طبيب الوظيفة قد اكد انه لائق من اجل اداء اعماله الوظيفة بموجب الفحص الطبي الذي اجري له في ٦ تموز عام ٢٠١١ ا الا انه ومع ذلك فأنه لايوجد مايثبت بأن النعاس الذي ابلغ به رئيس البلدية كان بسبب طبي وكالاتي" (١).....يعاني من مرض السكري مما يضطره للتوقف والراحة في السيارة .الشهادات الطبية المقدمة تشهد على مرضه ،وخلص طبيب العمل إلى أنه كان من الضروري رؤيته مرة أخرى بعد ثلاثة أشهر من زيارته مما يؤكد أن الاستعداد للعمل لم يكن دائمًا .

-لا تثبت الصور المنتجة أن الغفوات التي يُتهم بها حدثت أثناء ساعات العمل لم تحدث فترات الراحة على الطريق العام لا تسمح الصور بمعرفة ما إذا كان ضحية إغماء أو نام التقاط الصورة مخالف لأحكام المادة ٩ من القانون المدني .ان الرسالة باسم ... Cristelle C لا تتضمن عنوان المرسل إليه ،والوقائع المذكورة حدثت قبل أكثر من شهرين من إرسال الرسالة ،و لا توجد شهادة أخرى تدعم الحقائق التي تم

(1)https://www.blog-pratique-droit-du-travail.fr/pauses-regles-duree-travail-temps-travail-effectif-prudhommes-caen-armatis/

الاعتماد عليها وان -الرسالة التي تحمل اسم جيرار جاليت من نائب رئيس البلدية؛ يؤثر مرض السكري على بصره كانت لاحقة للمرسوم .,بالنظر إلى الملخص ، المسجل في ١٣ فبراير ٢٠١٣ ، المقدم لبلدية Toucy ، ممثلة بعمدتها الحالي ، والذي خلص إلى أن الطلب مرفوض وأمر مقدم الطلب بدفع مبلغ ٣٠٠٠ يورو له بموجب أحكام المادة L. 761-1 من قانون العدالة الادارية .وتؤكد ما يلس:-

١- أن مقدم الطلب خالف الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٦ من مدونة أخلاقيات ضباط الشرطة البلدية بسبب قيلولة في سيارة الشرطة أثناء وقت العمل وعدم احترام قانون الطريق السريع .

٢- لم يعترض مقدم الطلب على الحقائق خلال المقابلة التي أجريت في ١٠ يونيو ٢٠١١ ولم يتذرع بعد ذلك بحالته الصحية ،وأكد طبيب العمل أنه لائق لأداء مهامه دون تحفظ ويعود تاريخ الشهادة الطبية الصادرة إلى ١٣ فبراير ٢٠١٢ ، أي بعد عدة أشهر من الحادث ، .....وبالنظر إلى القانون عدد ٦٣٤ ٨٣ المؤرخ في ١٣ يوليو ١٩٨٣ والمتعلق بحقوق والتزامات موظفي الخدمة المدنية ،بالنظر إلى القانون رقم ٨٤-٥٣ المؤرخ في ٢٦ يناير ١٩٨٤ المتعلق بالأحكام القانونية المتعلقة بالخدمة المدنية الإقليمية ؛ وبالنظر إلى المرسوم عدد ٧٣٥ لسنة ٢٠٠٣ المؤرخ في ١ أوت ٢٠٠٣ المتعلق بمدونة أخلاقيات ضباط الشرطة البلدية ،وبعد النظر في قانون العدالة الادارية وبعد الاستماع خلال جلسة الاستماع العامة في ٦ يونيو ٢٠١٣ و تقرير السيد كليمان ، مستشار أول - .استنتاجات السيدة شميربر ، المقررة العامة ؛ - وملاحظات Me Burnier ، محامي بلدية Toucy ؛" (١)..... - 2باعتبار أن المادة ٢ من مدونة أخلاقيات ضباط الشرطة البلدية تنص على أن "كل إخلال

(1)https://www.blog-pratique-droit-du-travail.fr/pauses-regles-duree-travail-temps-travail-effectif-prudhommes-caen-armatis/

بالواجبات المنصوص عليها في هذا القانون يعرض صاحبه لعقوبة تأديبية ، دون الإخلال عند الاقتضاء بالعقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي. "؛أنه بموجب المادة ٦ من نفس القانون: "ضابط الشرطة البلدية أمين ونزيه ومخلص للمؤسسات الجمهورية. ولا يحرم نفسه من كرامته تحت أي ظرف من الظروف.و يتم وضعه في خدمة الجمهور ويتصرف في بطريقة نموذجية تجاههم.

٣- وبالنظر إلى أنه تأكد ان أ كان يرتدي الزي وفي سيارة خدمته و أنه إذا أكد أنه كان يعاني أيضًا من نوبات من النعاس بسبب حالته الصحية ، فإن إصدار شهادة طبية بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٢ تشير فقط إلى احتمال النعاس المرتبط بتناول الأدوية لمكافحة الحالة التي يعاني منها. على الرغم من أن طبيب الشغل أدرك أنه لائق لأداء واجباته أثناء الفحص الطبي في ٦ يوليو ٢٠١١ ، فإنه لا يثبت بأي حال ، أن النعاس المبلغ عنه لرئيس البلدية له سبب طبي،و أن البريد الوارد من السيد..... ، المدرس المصاحب للفصل والذي تم توجيهه في ٣٠ مايو ٢٠١١ ، يشهد على خرق لقواعد قانون الطريق السريع في ٦ مايو ٢٠١١ ونتيجة لذلك لم يثبت م. أ. أن العقوبة التي فُرضت عليه تستند إلى حقائق غير دقيقة من الناحية المادية .

٤- باعتبار أنه لا يظهر من المستندات الموجودة بالملف أن الأمر المتنازع قد صدر لأسباب غير تلك التي تم الاستشهاد بها " (١).

٥- باعتبار أن أحكام المادة L. 761-1 من قانون العدالة الادارية تمنع بلدية Toucy، من أن تأمر بدفع مبلغ. MB. مطالبة بالتكاليف التي تكبدها ولم يتم تضمينها في التكاليف أنه من المناسب تطبيق نفس هذه الأحكام لفرض رسوم على

(1)https://www.blog-pratique-droit-du-travail.fr/pauses-regles-duree-travail-temps-travail-effectif-prudhommes-caen-armatis/

السيد أ ... مبلغ ٥٠٠ يورو للتكاليف التي تكبدتها مدينة تويسي وغير المدرجة في التكاليف .

II.ب.المطلب الثاني

محددات المسؤولية الانضباطية عن النوم في اوقات الدوام الرسمي

ان العديد من الدول تدرك اهمية الغفوة خلال ساعات العمل ،لابل ان هناك بعض الدول مثل الصين واليابان واسبانيا تشجع الغفوة خلال ساعات العمل وتعدها امر طبيعي للغاية ، واذا كانت الغفوة من الناحية العملية مهمة ويجب تشجيعها فما هي وجهة نظر القانون في المسألة وهل تعد الغفوة عمل قانوني ؟

١- خدمة الموظف العام في الوظيفة :- فقد يكون لخدمة الموظف العام وانضباطه والتزامه باللوائح دور كبير في تخفيف مسؤوليته عن واقعة النوم او اعفاءه منها ، الا انه وفي بعض الحالات الاخرى قد لاتمنع خدمة الموظف الجيدة من معاقبته بسبب ان الخطأ كان جسيما حتى لو كان لاول مرة وحتى لو كان حريصا في اداء كافة الاعمال المكلف بها ،وفي ذلك اكدت محكمة النقض الفرنسي في احد احكامها بأن، ".....اذ أن قيام حارس ليلي بإنجاز مهمته في مؤسسة متخصصة باستقبال الشباب الذين يواجهون صعوبات لعزل نفسه في غرفة للنوم هناك على الرغم من تحذيره من هروب طالبين في نفس المساء يشكل خطأ جسيم يبرر عزله بغض النظر عن أقدميته وعدم وجود عقوبات سابقة بحقه"(١)

٢- الاثبات :- تثير مسألة النوم في الوظيفة العامة مسألة عبئ الاثبات ،اذ يجب على الادارة ان تثبت المسائل الاتية :-

(1)https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000023965905

- حصول النوم فعلا :- وهذه المسألة قد تكون صعبة على الادارة في اثباتها اذ عليها ان تقدم صور او مقاطع فديو تثبت نوم الموظف في مكان عمله وخلال ساعات العمل .

- مدة الاستغراق في النوم :- على الادارة ان تحدد المدة الزمنية التي قضاها الموظف وهو نائم ،وفي ذلك اكدت محكمة الاستئناف في أنجيه الفرنسية عام ٢٠١١ في حكمها رقم 09/02711 على ما يلي"..... إذا كانت أوقات الغفوة المشكو منها غير مؤرخة ولم تذكر مدتها ، فإن الشكوى لم تثبت...(١)"،كما عدت محكمة الاستئناف في باريس أن "الأطباء النفسيين كانوا يعملون ليلًا للوفاء بمتطلبات التشريع الاجتماعي التي تتطلب التواجد الدائم لطبيب أو متدرب في دور رعاية المسنين المعتمدة للرعاية النفسية من أجل ضمان استمرار الحرص على أنهم مطالبون ، خلال فترة النوبات الليلية ، بالبقاء في غرفة يفرضها صاحب العمل على مكان العمل ، من أجل الاستجابة دون تأخير لأي طلب تدخل ، وأن هذا القيد منعهم من ممارسة شؤونهم الشخصية بحرية. المهن" [٢].

١- وقت النوم :- يجب على الادارة ان تحدد هل ان النوم تم خلال اوقات الدوام الرسمي ام تم خارج اوقات الدوام الرسمي ،ففي بعض الاحيان وبعد انتهاء دوام الموظف وانتظاره خطوط النقل فيبقى في غرفته ودون ان يشعر يغط في النوم بسبب التعب ثم يأتي موظف اخر لديه عداوة مع هذا الموظف ليصوره وهو نائم لاثبات تقصيره في العمل، او ان الموظف يأتي مبكرا الى الوظيفة وقبل بدء الدوام واثناء انتظاره بدء الدوام ودون ان يشعر يغط في نوم نتيجة خروجه مبكرا من بيته ،وهذه مسألة في غاية الاهمية يجب على

[1]https://www.blog-pratique-droit-du-travail.fr/pauses-regles-duree-travail-temps-travail-effectif-prudhommes-caen-armatis/

[2]https://www.blog-pratique-droit-du-travail.fr/pauses-regles-duree-travail-temps-travail-effectif-prudhommes-caen-armatis/

الادارة ان تتثبت منها اذ عليها ان تتأكد ان النوم تم خلال اوقات الدوام وليس قبل او بعد او خلال فترة الاستراحة .

٢- مكان النوم :- ان تحديد مكان النوم له اهمية كبيرة لاتقل عن تحديد وقت النوم، ففي بعض الاحيان قد يحصل النوم في مكان العمل لكن خارج اوقات الدوام وقد يحصل ان يكون النوم خارج مكان العمل لكن خلال اوقات الدوام وبأدوات الادارة ،كما هو الحال لو ان الموظف نام في سيارة الادارة على احد الطرق العامة اثناء ذهابه الى مخازن الادارة او نقله مواد للادارة ، فهذه المسألة لاتعني اعفاء الموظف من المسؤولية لكون النوم قد تم خارج مكان العمل بل ان النوم قد حصل بأدوات المرفق العام وبالتالي يجب ان تطاله المسؤولية .

٣- رأي الادارة المسبق بنوم الموظف :- ففي بعض الاحيان قد يمنح المدير فترة استراحة للموظف كمكافأة لمجهوده في الاعمال المكلف بها فهنا يكون النوم بموافقة الادارة طالما قد منحته فترة انقطاع عن اداء الاعمال واخذ فترة راحة فهنا لا يجب محاسبته عن النوم لان النوم هنا كان كجزء من استراحة قانونية.

٤- قرائن النوم :-هناك بعض القرائن التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند اثبات واقعة نوم الموظف العام والتي يكون لها تأثير على الاجراءات التي من الممكن ان تتخذ بحق الموظف ،فعلى سبيل المثال ان وجود سرير في غرفة الموظف العام قد يدل على ان سلوك النوم غير مرفوض من قبل الادارة بشكل كامل ،وفي نفس الوقت فأن وجود السرير في حد ذاته لايعني ان كل الوقت سيقضيه الموظف في النوم ،وباعتقاد الباحث حتى في حالة وجود السرير في غرفة الموظف كأن يكون حارسا او غيره فأن الموظف عليه ان يفهم ان السرير لم يوجد لغرض النوم المستمر عليه فدلالات وجود السرير

في الوظيفة العامة مختلفة عن وجود السرير في المنزل ذلك لان وجود السرير في الوظيفة يجب ان يفهم منه الى انه لغرض اخذ استراحة لدقائق معدودة وحسب طبيعة الوظيفة من اجل ان يعود الموظف بنشاطه المعتاد بعد هذه الاستراحة والسبب في هذه الدلالة واضح وهو ان الموظف يجب ان يكون بكامل الانتباه واليقظة في الوظيفة العامة فالادارة لاتستعين به حتى ينام ولا ان يحول الوظيفة الى غرفة في فندق وانما يشترط وحسب الوضع الطبيعي وقواعد المنطق ان الموظف يجب ان يكون على هبة الاستعداد في مكان عمله وخلال اوقات العمل ولايمكنه ان يتحجج بوجود السرير ليثبت امكانية انقطاعه عن اداء الاعمال المكلف بها .

٥- عدد مرات النوم :- فإذا وجدت الادارة ان الموظف قد كرر النوم داخل الدائرة التي يعمل بها فأن عليها ان تتخذ الاجراءات اللازمة والمشددة بحقه، وهذا بطبيعة الحال يختلف عن الموظف الذي وجد نائما لأول مرة .

٦- ملابس الوظيفة العامة :- فالنوم في بعض الوظائف مرتدياً الزي الرسمي اضرار لصورة المجتمع ، ففي بعض الاحيان يعد ارتداء الموظف العام لملابس معينة جزء من وظيفته كما هو الحال في الملابس الخاصة بالقوات الامنية او القاضي او غيره من الوظائف التي تعد ملابسهم رمز لهيبة الدولة وتعبير لسيادتها وبالتالي ليس من اللائق ان نجد قاضي يرتدي ملابس الخاصة بالقضاة وهو نائم بهذه الملابس او نجد ضابطا وهو مستلقي على حافة الشرفة وهو حافي القدمين ومرتدي لملابسه العسكرية ، الا ان ذلك لايعني ان هؤلاء محرومين من النوم او اخذ الراحة نهائيا او انهم ملزمين بتبديل ملابسهم خلال فترة تمتعهم بقسط من الراحة ،والسبب في انه لايمكن الزامهم بضرورة تبديل هذه الملابس خلال وقت الراحة ان هؤلاء يكون طبيعة عملهم المفاجأة التي تتطلب التأهب والاستعداد كل دقيقة وفي أي

لحظة وبالتالي لايمكن منعهم من ارتداء الزي الرسمي خلال فترات الراحة التي تتخلل العمل ولكن يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار هذه المسألة بأن لا يعكس صورة سيئة وان يحفظ احترام الزي الذي يرتديه ،وقد حصل في احدى مراكز الشرطة في العراق واثناء هروب بعض المجرمين من الحجز ان خرج الضباط بالملابس الداخلية لغرض امساكهم لكون المجرمين قد هربو خلال فترة استراحة الضباط ولم يكن الضباط مرتدين لملابسهم خلال فترة الاستراحة الامر الذي ادى الى صعوبة التفريق بينهم وبين المجرمين كما ان بعضهم لم يستطع الركض وراء المجرمين بالملابس الداخلية الامر الذي ادى الى هروب جميع المجرمين .

II.ج.المطلب الثالث

عقوبة النوم في اوقات الدوام الرسمي واثر تسامح الرئيس الاداري في واقعة النوم

من الغريب ان قوانين العمل تشير الى عقوبة النوم اثناء العمل في حين ان قوانين الوظيفة العامة لاتشير الى ذلك وهذا امر غير مبرر فمن يعمل ويخضع الى قوانين العمل من نفس الطبيعة السلوكية والانسانية لمن يعمل في الوظيفة العامة وطالما ان قوانين العمل قد اكدت على عدم جواز النوم ونظمت احكامه فمن باب اولى ان يتم تنظيم ذلك في قوانين الوظيفة العامة كذلك واذا كان الامر كذلك بالنسبة للوظائف الامنية فليس من المنطق الاشارة اليه في الوظائف المدنية طالما ان تأثيره السلبي واحد وان قيل ان الوظائف الامنية او الصحية عادة ماتكون مهمة ومضارها كبيرة فأن الوظائف المدنية لاتقل شأن عنها .

II.ج.١ .الفرع الاول

عقوبة النوم في اوقات الدوام الرسمي

ان مسألة النوم في الوظيفة العامة مسألة تحتاج الى ضمير قبل ان تحتاج الى تنظيم قانوني ،تحتاج الى ضمير واع يفرق بين السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ في حق المجتمع ،فالدولة بحاجة الى العمل وبذل الجهد وليس الى النوم والغفلة ،ان تبرير النوم بأن بعض الموظفين يقومون بأكثر من وظيفة لايعني ان يقصر في وظائفه بحجة تراكم العمل ، لو نظرنا الى المسألة بعمق لوجدنا انه لايمكن عد النعاس خطأ بحد ذاته ،اذ لايمكن للموظف ان يمنع نفسه من النعاس او النوم ،لذلك فأن مسألة محاسبة الموظف عن النوم خلال اوقات الدوام يجب ان تستند الى مسألة اخرى غير النوم بحد ذاته لكونه سلوك لا ارادي ولايد للموظف فيه ولم يكن يقصده بشكل مباشر وان كان قد سهر او ارهق نفسه فهو مع ذلك لم يقم بالسهر من اجل ارهاق نفسه والنوم في الوظيفة في اليوم التالي وانما قد يكون ارهق نفسه بالسهر نتيجة التفكير في مشكلة يواجهها او رغبته في الترفيه ،فهو لم يبيت النية للنوم في الوظيفة وكان النوم في الوظيفة نتيجة لهذه التصرفات ولم يكن هو الغاية بحد ذاته .

قد يشكل النوم في الوظيفة العامة درجات متفاوتة من الخطأ او سوء السلوك وبالتالي فمسألة تحديد مسؤولية الموظف عن النوم ستكون بدرجات متفاوتة

فعلى سبيل المثال لو ان الموظف نام في احد الدوائر التي تمتاز بقلة المراجعين وطلب من زميله في نفس الغرفة بأن يبقظه حال مجئ احد المراجعين ،ولو ان موظف في مستشفى نام اثناء المناوبة او ان موظف في دائرة الحدود او الكمرك نام خلال اوقات العمل فهل سيكون الضرر واحد في جميع هذه الصور ؟

ان النوم من خلال هذه الصور قد يؤدي الى خطأ غير جسيم وقد يكون سوء سلوك خطر يرتب مسؤولية جنائية وهذا بدوره يتطلب من كل موظف ان يعي حجم المسؤولية الكبيرة المكلف بها .[1]

II.ج.٢ .الفرع الثاني

اثر تسامح الرئيس الاداري في مسألة النوم خلال اوقات الدوام الرسمي

ان دراسة مسألة النوم في الوظيفة العامة تدفعنا الى دراسة مسألة لم تأخذ حقها في البحوث الاكاديمية والقانونية وهي مسألة تسامح الرئيس الاداري عن بعض التصرفات التي قد تصدر من الموظف فهل يعد هذا التسامح بمثابة ميزة او حق يتمتع به الموظف وبالتالي لايجوز معاقبته عليه ؟ فإذا ما تسامح الرئيس الاداري عندما لاحظ نوم موظف في الدائرة لأكثر من مرة الا انه ونظراً لعدم حصول اضرار فقد تغاضى الرئيس الاداري عن معاقبته فهل يعد ذلك بمثابة حق وهل يستطيع الموظف اذا ماحصل ضرر بسبب نومه في الوظيفة ان يحتج بتسامح الرئيس الاداري وعدم تنبيهه على هذا السلوك ؟

في الحقيقة ان تسامح الرئيس الاداري هو في الحقيقة بمثابة مظهر للسلطة التقديرية للرئيس الاداري في مجال يكون سلطته فيه مقيده ،أي هو بمثابة ممارسة سلطة تقديرية في مجال مقيد بالقانون ،فالرئيس الاداري وكأصل عام لايمكنه ان يتسامح بمثل هذه الامور وان تغاضيه عنها لايعفي المخطئ من العقوبة ولايحول الاختصاص المقيد الى تقديري بل ان مايحصل هو اثارة مسؤولية الرئيس الاداري الى جانب مسؤولية الموظف المخالف لان بتغاضي الرئيس الاداري وعدم ممارسة سلطاته اتجاه هذه الظاهرة واستخدام السلطة الرئاسية اتجاه المرؤوسين هو ما ادى

[1] https://www.rocheblave.com/un-salarie-est-il-fautif-de-sassoupir-somnoler-faire-une-sieste-ou-dormir-au-travail/

الى هذه النتيجة ،فلا مجال الى المجاملات في الوظيفة العامة ولايمكن مسامحة الرئيس الاداري ،فالوظيفة العامة ليست ملك للرئيس الاداري حتى يستطيع ان يتسامح مع الموظفين فيها والموظف العام في مركز تنظيمي وليس اجير لدى الرئيس الاداري حتى يستطيع ان يتسامح معه في هذه النقطة فالكل خاضع للقوانين رؤساء ومرؤوسين ومايحصل من تغاضي او تسامح ليس سوى اثارة لمسؤولية الرئيس الاداري الى جان المرؤوس [١].

الا ان تسامح الرئيس الاداري في نوم احد موظفيه خلال ساعات العمل قد لايفرغ من محتواه في بعض الاحيان فقد يكون سببا في عدم عد نوم الموظف بمثابة خطأ جسيم في بعض الحالات ،وبالمقابل قد يكون عدم التسامح واستمرار الرئيس الاداري بتحذير الموظف من عدم جواز النوم خلال ساعات العمل بمثابة دليل يمكن الاستناد اليه في اقرار مسؤولية الموظف النائم .

ومن الجدير بالذكر ان مجرد تسامح الرئيس الاداري يختلف عن الحقوق التي يتمتع بها الموظف العام في الوظيفة العامة لان الحقوق التي يتمتع بها الموظف العام تتميز بكونها حقوق عامة وثابتة وتطبق على جميع الموظفين اما تسامح الرئيس الاداري فلا ينطبق عليه هذه الصفات [٢].

الخاتمة

ان مسالة مناقشة النوم في الوظيفة العامة مسألة في غاية الاهمية ،لان كل مايرتبط بالنوم له تأثيره السلبي والايجابي على الاشخاص من حيث صحتهم واقتصادهم ،وان عدم حصول الموظف العام على كفايته من النوم قد يكبد اقتصاد

[١] د.عبد الفتاح عبد العليم عبد البر ،الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة ،(القاهرة: دار النهضة العربية،١٩٧٨)،ص١٥٦.

[2]https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000029942945

الدولة خسائر فادحة اذ ان الاشخاص الذين لاينالون كفايتهم من النوم سيكونون عرضة للحوادث في مكان العمل وهذا الامر قد يكلف الدولة تكاليف اضافية نظرا لما قد يصابون به من مشكلات صحية قد تعزى اسبابها الى الادارة وبالتالي تكون ملزمة بتكاليف لايد لها بها.

إن التطور المستمر في الحياة الادارية، الأمر الذي يجعل وسيلة الإدارة في أداء وظيفتها الإدارية قاصره عن أداء تلك الوظيفة ،إذ قد تصبح غير ملائمة، أو غير مشروعة في جزء منها، لذا يوجب على الإدارة والقاضي الاداري، ومن أجل مواكبة تلك الوسيلة المتمثلة بالقرارات الإدارية.

وفي ختام هذا البحث المتواضع توصلنا الى جملة من التوصيات

-لابد من النص صراحة في قوانين الخدمة المدنية على عدم جواز النوم في اوقات الدوام الرسمي شأنها في ذلك شأن المحظورات في الوظائف العسكرية والصحية .

- يجب ان يعد النوم في الوظائف المدنية والعسكرية بمثابة خطأ جسيم وان لايتم التهاون في مسألة معاقبة الموظف عن الاضرار التي من الممكن ان تحصل بسبب نومه .

- لابد ان تؤكد القوانين على درجة النوم التي تثير مسؤولية الموظف العام لان ليس كل درجات النوم قادرة على اثارة مسؤولية الموظف .

- يجب الاخذ بنظر الاعتبار في قوانين الخدمة المدنية اهمية اخذ الموظف العام للاستراحة لما لفترة الراحة من اهمية في تجديد نشاط الموظف وهي لاتقل عن اهمية الاستمرار في العمل ان لم تكن تفوقها .

المصادر

١- د.احمد رشيد. نظرية الادارة العامة . القاهرة: مؤسسة الصباغ،١٩٦٩.

٢- د. اسماعيل صبري مقلد . دراسات في الادارة العامة في تحليلات مقارنة. الكويت: مؤسسة الصباغ ،١٩٨٠ .

٣- د.عبد الرزاق السنهوري . الوسيط في شرح القانون المدني . الكتاب الثالث. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠١٥ .

٤- د.عبد الفتاح عبد العليم عبد البر . الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة. القاهرة: دار النهضة العربية ،١٩٧٨.

٥- عبد الحميد الشواربي . تأديب العاملين في قانون شركات قطاع الاعمال. الاسكندرية: دار المعارف ،١٩٩٥ .

٦- موريس نخلة . الوسيط في شرح قانون الموظفين . الجزء الاول. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٤ .

٧- نواف كنعان . القضاء الاداري . الاردن: دار الثقافة،١٩٩٩.

8- Kedziora et al، **Physiologically Based Quantitative Modeling of Unihemispheric Sleep**. D. J.. in *Journal of Theoretical Biology*.

9- Watson NF, Badr MS, Belenkyy G, et al.; Consensus Conference Panel، Joint consensus statement of the Americaa Academy of Sleep Medicine and Sleep Research Society on the recommended amount of sleep for a healthy adult، methodology and discussion، Sleep، 2015

10- Karl Doghramji , MD, Jefferson Sleep Disorders Center, Thomas Jefferson University>>>> https://www.msdmanuals.com/ar/home

القوانين والدساتير

١- دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

٢- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل.

٣- القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٨(اليمن).

٤- اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية رقم ١ لسنة ٢٠١٨(الامارات).

٥- قانون العقوبات العسكري المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

٦- قانون الموحد للقضاء العسكري الامريكي.

المواقع الالكترونية:

1- ttps://web.archive.org/web/20120118171348/http://www.law.cornell.edu:80/uscode/html/uscode10/usc_sec_10_00000913----000-.html

2- https://www.cc.gov.eg/legislation_single?id=405447

3- https://www.cfainstitute.org/-/media/documents/code/code-ethics-standards/translation/french-

code.ashx?la=en&hash=C3407CDD70828F6DAEE2D9A17ABB4F5C56CA07D8

4- https://scholarworks.uaeu.ac.ae/cgi/viewcontent.cgi?article=1018&context=public_law_theses

5- https://arabic.sputniknews.com/science/201811021036506677

6- https://www.bbc.com/arabic/business-50472628

7- https://www.blog-pratique-droit-du-travail.fr/pauses-regles-duree-travail-temps-travail-effectif-prudhommes-caen-armatis/

8- https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000023965905

9- https://www.rocheblave.com/un-salarie-est-il-fautif-de-sassoupir-somnoler-faire-une-sieste-ou-dormir-au-travail/

10- https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000029942945

11- https://sleepeducation.org/disease-management/in-lab-sleep-study/overview